

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إبادة الشبهات عن النظرية الجديدة حول وضع الصيغ

لقد حسمّنا النقاشات حول الموضوع له في مطلق الصيغ، فقد تخرّجنا بمنهاج عرفيّ مقبول لدى العقلاء تماماً بحيث يُعدّ هذا منهاج متربيّاً عن الإشكالات السالفة تجاه "وضع الصيغ" و هو يَمثُّل في تحقيق المحققين الرشتي و الحائرى حيث قد صرّخا علينا بأنّ الصيغة قد وُضعت للحكاية عن الحقائق النفسانية لا إظهاراً للمعاني أو المفاهيم المتلوّنة، ثمّ قد أكملنا هذه النظرية بأنّ الحكاية عن الحقائق تُخصّ البشر و الحكاية عن الإرادات ترتبط بالله تعالى إذ لا تتكون في نفسه المقدمات التصويرية و التصديقية و... بل إنّها توفر لدى البشر فحسب.

فبالرّغم من أنّا ضمن الدّورة السالفة قد اصطفينا:

- مقالة المحقق النائي - النسبة الإيقاعية -

- و مقالة المحقق الاصفهاني بأنّ اللّفظ وجود تزييل المعنى.

- و مقالة المشهور بأنّ اللّفظ يقدر على الإيجاد الاعتباري.

و إلا أنّا نتراجع عنها و نُحوّل نظریتنا المستجدة إلى تحقیق المحقق الحائری فإنّ الحقّ يرافقه بالضبط إذ العرف أساساً لا يُنشأ شيئاً - أو نسبة - بالألفاظ و لا يوجد اعتباراً في عالم الاعتبارات إطلاقاً، وإنما قد نَبَعَت كلامنا "الإيجاد و الإنشاء" بسبب كثرة تأكيد العلماء على أنّ الصيغ هي إنشائية و إيجارية، فمن ثمّ قد نُقش في أذهان الطلاب بأنّ مُهمّة الصيغ هي الإنشاء و الإيجاد، بينما شاكلة الألفاظ هي كالعلامات و الإشارات بحيث لا تُنْجِب شيئاً فإنّ الواقع لم يضع اللّفظ لمعنى محدّد أو مفهوم ذهنّي بل وضعها للتلوّح إلى ما في الضمير فحسب نظير عملية المعاملة حيث إنّ البايع يُنشأ اللّفظ مُخبراً عن إرادته للتملك و التّملّك، ثمّ يعتبره العقلاء و يُنْفِذونه وفقاً لاعتباراتهم العرفية، و يشهد لمعتقدنا:

- أنّ الواقع لو وضع - مسبقاً - معنى محدّداً للألفاظ لجُسِّم نزاع الأصحاب حول "وضع الصيغ" بينما تراهم يَناقشوْن في كيان "الصيغ" كي يَستخرجوا معناه الوضعيّ الحقيقى و لكنّهم لم يُفلحوا، لأنّه ليس للألفاظ معنى كي نعثر و نُناقش حول نوع "الموضوع له" فلو كان هناك وضع للصيغ لبيان لديهم، وبالتالي إنّ المتكلّم هو الذي يُنشأ اللّفظ بالحكاية ثمّ يتَفَعّل دور العقلاء فيعتبرون على أساسه الاعتبارات - ليس أكثر.

- و أنّ المحقق العراقي قد فَسَرَ الحكم - الذي يَتجلى بالصيغة - "بإرادة المبرزة" و كما المحقق الخوئي حيث قد عرّف الحكم و الإنشاء بأنّهما مُبْرَزان عن الاعتبار النفسي، و كما المحقق الرشتي و الحائرى - وفقاً لما أسلفنا - و هذا التفسير يُعرب عن أنّ الحكم الذي يَتمثّل في الصيغ، نمطه إبرازى و إظهارى عن إرادة المولى.

إلا أن الفارق هنا هو أن المحقق الخوئي قد اعتبر الصيغة ذات معانٍ واستعمالات متعددة بحيث يتغير معنى الصيغة بتغيير تلك المعاني بينما المحقق الحائر لم يعدد المعانٍ للصيغة بل وضع الصيغة للحكاية فحسب بلا تأثير عن المعاني و الحق حليفه وفقاً للبراهين السالفة.

وأما مقالة المحقق الأخوند حول "شرط الوضع" بأن الواضع قد اشترط علينا أن تُستعمل الصيغة بداعي الطلب الحقيقي بنحو قيد الوضع لكي يُصبح الاستعمال حقيقياً وإلا لأصبح مجازاً أو غلطاً.

فُنحاجِجه:

1. أولاً: بأننا لم نعثر على دليل يشترط هذا الاشتراط - بداعي الحقيقة - .
2. وثانياً: لا نمتلك دليلاً على وجوب اتباع شرط الواضع.
3. وثالثاً: إن مخالفة قيد الوضع لا تؤدي المجازية بل ستتسبّب بغلطة الكلام أساساً - إلا إذا جعلت مصطلحاً . مناشئ استظهار الأصوليين لمعنى الصيغة
1. إن الأصوليين الأقدمين قد وضعوا حقيقة الصيغة لمعنى الطلب الحقيقي و عدوا المعانٍ الآخر - غير الطلب - مجازاً، بحيث ينطوي استظهارهم على تبادرهم من الصيغ.
2. بينما المحقق الأخوند قد وضع حقيقة الصيغة للطلب الإنسائي فحسب و عدا سائر المعانٍ دواعي و بواعث للصيغة - لا من المعانٍ - فلو أمر بداعي الطلب الإنسائي لاستعملت الصيغة في حقيقتها ولو أمر بغير الطلب الإنسائي - كالتهديد - لاستعملت الصيغة في المجاز، وبالتالي إن منشأ استظهاره هو التبادر.
3. ولكن المحقق الخوئي قد تبادر ذهنه من الصيغة "إبراز الاعتبار النفسي" بداعي الحقيقة".
4. ولكن المحقق الخميني قد تبادر ذهنه نحو البعث والإغراء الاعتباري.
5. ولكن المحقق الاصفهاني قد استظهر معنى الصيغة ببركة مقدمات الحكم و الأصل العقلائي و الانصراف معاً أجمع، وقد أسلفناه مسبقاً.
6. ولكن المحقق العراقي الذي قد وضع الصيغة للنسبة الإرسالية فقد نشأ استظهاره من:
 - الإطلاق المقامي - الانصراف - .
 - ظاهر حال المتكلم الذي يرسل المخاطب نحو المادة خارجاً .

فيما يلي لو عثينا على مراده الجدي للإرسال - بلا قرينة للتهديد و.... لاستكشفنا ببركة الإطلاق المقامي الإرادة الجدية في النسبة الإرسالية بحيث سنحرز أن المتكلم قد طلب المطلوب حقيقةً، أجل لو شككنا في مراده الجدي - هل هو هازل أم مجد - لاستمسكان ظاهر حاله الجدي، وأمامك نصُّ بياناته:

«نعم في مقام تشخيص المراد يمكن ان يدعى ان الصيغة عند اطلاقها تصرف الى ما كان الداعي فيه بنحو البعث والتحرير لاحتياج غيره الى عنابة زائدة فيبني باطلاق الصيغة ولكن لا يخفى انه يمنع الاخذ باطلاقها (اللفظي) إذ هذه الداعي ليست دخيلا في المستعمل فيه (فإن المحقق الآخوند قد أخرج المعانٰ عن المستعمل فيه فلا يتوفّر إطلاق لفظي في الداعي) فلذا لا يُتمسّك بالاطلاق اللفظي، نعم لا مانع من الاطلاق المقامي. فان أحرز ان المولى في مقام البيان فينصرف الى الارادة الحقيقة و انه في مقام الجد لا في مقام السخرية والهزل و أما لو شك في انه أراد ذلك أم لا، يرجع الى ظاهر حال المتكلم، فان ظاهر حاله يقتضي الإرادة الحقيقة، و هو (ظاهر حال المتكلم) أصل يرجع اليه في مقامنا و امثاله، لاعتبار ذلك عند العقلاء و يرجعون اليه عنه الشك (في إرادته) كما لا يخفى.» [1]

و الحصيلة أنَّ كافَّةَ الأَصْوَلِيِّينَ يُقرُّونَ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَسْتَخْدِمُ صِيَغَةَ "أَفْعُلَ" كَيْ يُضَيِّئَ لَنَا عَنْ مَرَادِهِ الْجَدِيِّ خَارِجًا - حَتَّى وَفَقَأَ لِمَنْهُجِ الْحَكَايَةِ عَنِ الْحَقَائِقِ - وَ هَذَا هُوَ اسْتَظْهَارُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّ النَّقَاشَ يَحُولُ حَوْلَ نُوعِيَّةِ مَنْشَأِ هَذَا الظَّهُورِ، وَقَدْ أَسْلَفَنَا مَنَاسِيَّ اسْتَظْهَارِهِمْ لِلْتَّوْ.

همةٌ تجاه استظهار الأصوليين
و نظراً لكثره هذه الاختلافات لتحديد "وضع الصيغ" نعتقد بأنَّ عمليَّةَ التَّبَادِرِ مرفوضةٌ أساساً، فإنه لو كان في الحقيقة تبادرُ لما طالت هذه المناقشات لاستكشاف الموضوع له.

فالرأي الذي يَحْسُمُ الصِّرَاعَاتِ هي تَحْقِيقُ الْمَحْقُوقِينَ الرَّشْتِيِّ وَ الْحَائِرِيِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضروريِّ أَنْ نَضْعِفَ الصِّيَغَةَ لِمَعَانِي مُحدَّدةٍ ثُمَّ تَنْوِرُّطَ فِي هَذِهِ الْإِسْتِدَلَالَاتِ، بَلْ مِنْذِ الْبَدَائِيَّةِ تَهْتَفُ بِأَنَّ الْلَّفْظَ حَاكٍ فَحَسْبٌ وَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَعَانِيِّ، وَ أَمَّا مَنْشَأُ اسْتَظْهَارِنَا فَهِيَ غَلَبةُ الْإِسْتِعْمَالِ - قَاعِدَةُ الظَّنِّ - بِحِيثُ يَتَوَجَّبُ عَلَى الْبَاحِثِ أَنْ يَعْثُرَ عَلَى صَغِيرِيَّاتِ اسْتِعْمَالِ "صِيَغَةَ أَفْعُلَ" فَإِنَّ كَبَرِيَّ هَذِهِ الْفَاعِدَةِ مُسْلَمَةٌ لِدِيِ الْقُدَامَى وَ أَمَّا صَغِيرَاهَا فَتَتَجَلِّي بِاسْتِقْصَاءِ الْمَوَارِدِ، حِيثُ قَدْ عَثَرْنَا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا قَدْ تَكَاثَرَ - غَالِبًا - فِي الإِرَادَةِ الْجَدِيَّةِ لِتَوَاجِدِ الْفَعْلِ خَارِجًا بِحِيثُ إِنَّ إِرَادَةَ التَّهْدِيدِ وَ... عَرَفًا ضَئِيلَةً جَدًا قَلِيلٌ عَرَفًا.

فبالتَّتْجِيَّةِ، حِيثُ إِنَّ الظَّنَّ المُتَوَفَّرَ مِنْ غَلَبةِ الْإِسْتِعْمَالِ سَيُلْحِقُ الشَّيْءَ بِالْأَعْمَمِ الْأَغْلَبِ فِي الْتَّالِيِّ سَيَتَكَوَّنُ مَوْضِيُّ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ خَارِجًا، أَجَلْ إِنَّ الأَصْوَلِيِّ الَّذِي يَرْفُضُ هَذِهِ الْفَاعِدَةَ - كَالْمُحَقَّقِ الْخَوَيِّيِّ - فَسَيَتَشَبَّهُ بِالْتَّبَادِرِ وَ... .

[1] عراقي ضياء الدين. منهاج الأصول (العربي). Vol. 1. ص 177 بيروت – لبنان: دار البلاغة.